

واقع الازمة المالية العالمية واثارها على الاقتصاد العراقي

د.أزاد أحمد سعدون الدوسكي

قسم الاقتصاد – جامعة نوروز

تعد التقلبات الاقتصادية ظاهرة مرافقة للنظام الرأسمالي ، وهي رافقت هذا النظام خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، ان تاريخ الازمات الاقتصادية التي شابت نشاط النظام الرأسمالي من الازمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ (ازمة ركود اقتصادي) الى الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ (ازمة الرهونات العقارية) كلها جعلت النظام الرأسمالي معرضا دائمًا لمثل هذه الازمات وجعلتها صفة ملائقة لنشاط هذا النظام الاقتصادي ، من هنا جاء هدف الدراسة من اجل الوقوف على واقع وطبيعة الازمة المالية العالمية الحالية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي والعربي على حد سواء . وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها ان اي ازمة تحدث في الاقتصاد الامريكي (بسبب تقل هذا الاقتصاد وتاثيره على باقي الاقتصادات سواء الرأسمالية او النامية) فانها سوف تتعكس على اغلب الدول باثارها السلبية كما حدثت في الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ .

The Situation of the World Financial Crisis and its consequences on the Iraqi Economy

Abstract

The economic fluctuations are considered a phenomenon escorting the capitalist system. These economic Fluctuations have always been escorting the capitalist system particularly during the (19th) and (20th) centuries. In fact, the history of the economic crises that struck the activity of the capitalist system starting with the grand economic crisis in 1929 (Economic Stagnation Crisis), and passing through the world's financial crisis in 2008 (Real-estate mortgages crisis), altogether made the capitalist system almost subject to such crisis and it has became i.e. the economic fluctuations a persistent feature to the activities of this economic system. Hence, the aim of the study is to consider the situation and the nature of the current world crisis and its consequences on the World economy and Iraqi economy equally. The study had come up with a group of conclusions among which is that any crisis happening in the U.S. economy (due to the heavy nature of this economy and its huge impact on the rest of the world's economies whether capitalist or developing ones), it would then be reflected on most countries in its negative consequences as it had happened in the world financial crisis of (2008)

المقدمة :

تعد التقلبات الاقتصادية ظاهرة مرافقة للنظام الرأسمالي ، وهي رافقت هذا النظام خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وتعود إحدى الصفات الأساسية التي يتتصف بها النشاط الاقتصادي في ظل هذا الاقتصاد ، لقد أدت الأزمة الاقتصادية الكبرى التي عصفت بالاقتصاد العالمي عام ١٩٢٩ إلى أول الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية بعد أن اثبت الواقع ضعف الافتراضات التي استندت إليها ، ومن ثم تداعي المرتكزات الاقتصادية التي تطلب بعدم تدخل الدولة ، والاكتفاء بوظائفها ومهامها التقليدية . وقدمت طروحات الاقتصادي الانكليزي جون ماينر كينز كبديل موضوعي عن الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية ، للتخلص من الأزمات الاقتصادية وعن طريق التدخل الواسع للدولة ، وقد اعتقد أغلب الاقتصاديين الرأسماليين بأن هذا النظام سوف لن يمر بأزمات اقتصادية جديدة تماثل في حدتها ازمة عام ١٩٢٩ استنادا إلى حالة الاستقرار في النشاط الاقتصادي الذي ساد اغلب الدول الرأسمالية ، بعد تطبيق الوصفة الكينزية ، وأكَّد العديد منهم لاسيما دعاة المدرسة الكينزية بأنه حتى في حالة حدوث أي أزمة اقتصادية ، فسوف لن تكون بنفس مستوى ووتيرة التأثير على اقتصادات هذه الدول وسيكون بالإمكان إيجاد الحلول الملائمة لمعالجتها على وفق الطروحات المقدمة من قبل هذه المدرسة ، وقد اثبت الواقع صحة ذلك حيث أن اغلب الأزمات التي رافقت الاقتصاد الرأسمالي في تلك الحقبة قد تم تجاوزها بما في ذلك أزمة السبعينيات والتي عرفت بكونها أزمة تضخمية إلى جانب حالة الركود الذي اتصف به الاقتصادات الرأسمالية ، والتي أطلق عليها بأزمة الركود التضخم ، فضلاً عن أزمة الكمبيوتر والانترنت عام ٢٠٠٠ ، لقد تمكن النظام الرأسمالي من تجاوز اغلب تلك الأزمات عن طريق المعالجات التي قدمت من قبل أكثر من مدرسة فكرية واحدة كالمدرسة النيوكلاسيكية والمدرسة الكينزية المحدثة ومدرسة جانب العرض ومدرسة شيكاغو (الفووديون) ومدرسة التوقعات العقلانية الرشيدة والمدرسة المؤسسية بشقيها القديم والجديد . إلى إن جاءت الأزمة المالية العالمية الحالية في منتصف عام ٢٠٠٨ والتي لازلت نعيش تداعياتها ، حيث يقدر بعض الاقتصاديين حجم الخسائر التي أصابت البورصات الأمريكية والدول الرأسمالية الأخرى بأكثر من (٥٠) تريليون دولار أمريكي من جراء هذه الأزمة ، ويعدها الكثير من الاقتصاديين من الأزمات الاقتصادية الكبرى من حيث تداعياتها وأثارها ليس على الاقتصاد الرأسمالي العالمي فحسب وإنما على الاقتصاد العالمي ككل ، والتي سوف لا تختلف أثارها عن الآثار التي نجمت عن الأزمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ .

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تحليل طبيعة هذه الأزمة وتداعياتها العالمية والتي بدأت في بورصة وول ستريت لاسيما في قطاع الإسكان والتي تمثلت بأزمة الرهونات العقارية داخل الاقتصاد الأمريكي ، لتدخل حركة الثلوج فيما بعد إلى الاقتصاد الحقيقي سواء في أمريكا أو الدول الرأسمالية الأخرى أو العالم أجمع .

هدف الدراسة :- الوقوف على واقع وطبيعة الأزمة المالية العالمية الحالية وتداعياتها على اقتصادات جميع دول العالم بما في ذلك تداعياتها على الاقتصاد العراقي .

كما انطلقت الدراسة من **فرضية** مفادها ان آية ازمة اقتصادية تبدأ في الاقتصاد الأمريكي سيكون لها اثارها على بقية اقتصادات العالم .

اما **المنهجية** : فقد اعتمدت الدراسة على اسلوب التحليل الاقتصادي المقارن بالاعتماد على المصادر العلمية والمنشورات والاحصائيات الرسمية والبحوث والرسائل العلمية والانترنت من أجل تحقيق الفرضية وهدف الدراسة . ولاستكمال ذلك قمنا بتقسيم الدراسة إلى ما يلي :

اولا : خلفية نظرية عن الأزمات الاقتصادية العالمية :

- ١- النظريات المفسرة للازمات الاقتصادية العالمية .
 ٢- نبذة عن تاريخ الازمات الاقتصادية العالمية .

ثانيا : الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ :

١-٢ واقع الازمة :

- قبل ازمة الرهونات العقارية .

- بوادر الازمة وحدودتها .

- خطة مدير الخزانة الامريكي هنري بولسون .

- انتقال الازمة الى السوق الحقيقة .

- خطة الرئيس الامريكي اوباما .

٢-٢ تاثير الازمة على الاقتصاد العراقي .

اولا : خلفيّة نظرية عن الازمات الاقتصادية العالمية:

بعد تحليل الازمات احد اهم اركان الاقتصاد الكلي ويتصف هذا التحليل الاهتمام بالمشاكل الحقيقة كالنمو والاختلالات الاخرى مثل البطالة والتضخم الاقتصادي ، عليه فان تفسير الازمات مهمة صعبة وعلى من يتصدى لهذا الموضوع ان يختار موقعاً ملائماً بين مفهومين متعارضين بين تثبيت الواقع من ناحية والثانية محاولة اللجوء مباشرة الى التجريد ، فمن الثابت انه في سبيل فهم الازمات ينبغي ان تعطى الدراسة ميزة التجريد ، لكن المخاطرة تكمن بالابتعاد اكثراً عن الواقع ومن ثم التوصل الى تفسير جمالي الا انه قد لا يكون صالح للاستعمال . عليه يمكن اعتبار الازمة ظاهرة وهي بهذا المعنى تعرف بمظاهرها ومن ثم نتائجها (انهيار البورصات ، مضاربات نقدية كبيرة ، بطالة دائمة .. الخ) هذا المفهوم للازمة يرد الازمة الى اسبابها مثل انهيار البورصة الامريكية في الازمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ ، كما تعرف الازمة الاقتصادية بانها فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي (د. علاء ، ٣٥:٣٥) .

ان الاقتصاد الراسمالي يتعامل مع الازمات والتقلبات الاقتصادية من خلال الدورات الاقتصادية التي يمر بها بل تعد صفة ملازمة لهذا النظام خلال القرونين الاخرين حيث كانت الدورات الاقتصادية للفرن التاسع عشر قد كشفت عن درجة من الانتظام في حدوثها اما دورات القرن العشرين فلم تكشف عن ذلك ، وهنا يمكن ان نتسائل هل التغيرات الدورية داخل الاقتصاد تحدث من تلقاء نفسها ، بمعنى ان كل دورة تعد القوى التي تنشأ عنها دورة جديدة ام ان النظام الاقتصادي يتراوّب مع اسباب عشوائية بصورة دورية ؟ فادا كان الجواب بالايجاب عن السؤال الاول فان الدورة الاقتصادية يجب ان ينظر اليها على انها ظاهرة وقتية في النظام الاقتصادي اما اذا كان الجواب بالنفي فلا يمكن تسمية الظاهرة بالدورات الاقتصادية ويميل الاستاذ (Pijou) الى وجهه النظر الثانية ولهذا يصف الظاهرة بانها تقلبات صناعية اما الاستاذ (Hiaks) فيميل للرأي الاول ويقول ان التاريخ الاقتصادي للفرن التاسع عشر يننظم في سلاسل من الازمات من سبعة الى عشرة سنوات ومن ثم يذهب الى ان حقيقة الدورة الاقتصادية امر لا يمكن تجاهله ، عليه نجد بان الازمات الاقتصادية هي جزء من هذه التقلبات الاقتصادية التي يمر بها النشاط الاقتصادي من هنا سيتم المحاولة في التعرف على ذلك من خلال :

١- النظريات المفسرة للازمات الاقتصادية العالمية :

لقد اختلفت المدارس والتحليلات الاقتصادية في تحديد المسببات والقوى التي تدفع باتجاه حدوث الدورات والتقلبات الاقتصادية في الاقتصادات المختلفة وبشكل خاص في

الدول الرأسمالية وبالتالي حدوث الازمات ولكن بشكل عام تدرج التفسيرات والمسببات تحت اربعة مدارس فكرية وهي (آلان جريسبان ، ٢٠٠١، ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ و بلاء، ٢٠٠٣، ١٩٩٧، ١٩٩٩) .

أ- المدرسة النقوية : انصار هذه المدرسة يعزون السبب الرئيسي في حدوث التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي الى درجات التوسع والانكماش في المعروض من النقود والتسهيلات الانتمانية ويعتبر الاقتصادي (Fredman) والاقتصادي (Hawtey) من ابرز منظري هذه المدرسة فالدورة الاقتصادية عنده لا تعود ان تكون مجرد ظاهرة نقدية بحثة .

ب- المدرسة السايكولوجية : حيث تزعم هذه المدرسة حدوث التقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي الى التقلبات التي تطرأ على سايكولوجية فئة المنظمين والمستثمرين حيث يتارجون بين حالات من التفاؤل والتشائم حول افاق الربحية وحول فرص الاستثمار المرحبة المتاحة ومدى الثقة في افاق المستقبل الاقتصادي المنظور وبعد هذا التفسير تفسيرا كينزيآ بالاساس حيث تؤكد المدرسة الكينزية في تحليلاتها على الدور الهام الذي تلعبه التوقعات في تفسير التقلبات الرأسمالية الحديثة ، وهنا لابد من الاشارة بان الازمة المالية العالمية الحالية يمكن ان نوزعها لهذه المدرسة مثل ازمة الحادي عشر من سبتمبر .

ج- مدرسة قصور الاستهلاك : وتفسر هذه المدرسة بان حالة الضعف في القوة الشرائية لدى الفئات الاجرية ومحدوبي الدخل الناجمة عن سوء توزيع الدخل بين الفئات المختلفة يؤدي الى انكمash في حجم الطلب الكلي الفعال في المجتمع ومن ثم يقود الى حالة من الركود الاقتصادي ، وتعود الافكار الاولية لهذه النظرية الى كتابات مالتس وسيموندي بينما ترتبط الصياغة الحديثة لهذه النظرية باسم الاقتصادي البريطاني (Hobson) في بداية القرن العشرين وقد طور هذه النظرية مؤخرا بعض الاقتصاديين الماركسيين ومنهم الروسي (كورداينيف) في كتابه المعنون (دراسات في نظرية التقلبات التجارية في انكلترا) الصادر في طبعته الاولى عام ١٩٨٤ . كذلك الاقتصادي كينز حيث يعزز سبب الازمات الى نقص الطلب في السوق .

د- مدرسة المغالاة في الاستثمار : وهي مدرسة ترى ان التوسع والمغالاة في العملية الاستثمارية في بعض الانشطة والصناعات بدرجة اكبر مما تبرره الاحتياجات واعتبارات التنسيق بين فروع النشاط المختلفة لل الاقتصاد القومي ، انما تدفع بالاقتصاد القومي اجلا او عاجلا باتجاه الركود الاقتصادي ويستند هذا الرأي الى مساهمات مشاهير الاقتصاديين المتأثرين بالمدرسة النمساوية في التحليل الاقتصادي مثل هايك وميتز وروبنز وميتشل ويفرق هابرلر بين ثلاثة تيارات في اطار هذه المدرسة وهي :

١- التيار الذي يدمج بين العوامل النقدية بالاتجاه نحو المغالاة في الاستثمار في بعض القطاعات و يأتي على راس هذا التيار هايك وميتز وروبنز .

٢- التيار الذي يؤكد على التقلبات التي تحدث في اطار العملية الانتاجية ، مثل الاختراعات والاكتشافات الجديدة وفتح او فقدان اسوق جديدة و يأتي على راس هذا التيار عميد المدرسة السويدية في التحليل ويكلس ، كذلك الاقتصادي شومبيتر .

٣- التيار الثالث الذي يؤكد على دور المعجل في تحليل العلاقة الدائينميكية بين التقلبات في حجم الاستثمار في قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع السلع الاستثمارية و يأتي على راس هذا التيار اقتصاديون مثل بيكيوكلارك وهارولد .

٤- ١ نبذة عن تاريخ الازمات الاقتصادية العالمية :

كما تم توضيحه فيما سبق بان دورات القرن التاسع عشر قد كشفت عن درجة من الانتظام في حدوثها اما دورات القرن العشرين فلم تكشف عن ذلك ، عليه سوف نحاول من خلال

هذا المحور ان نستعرض تاريخ اهم الازمات الاقتصادية التي شابت نشاط النظام الراسمالى من الازمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ (ازمة ركود اقتصادى) الى ازمة السبعينات من القرن المنصرم (ازمة الركود التضخمى) الى ازمة الانترنت والحواسيب (فقاعة الانترنت) عام ٢٠٠٠ مرورا بالازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ (ازمة الرهونات العقارية) وبشكل مختصر :

-الازمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ :

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، شهد جميع الدول الراسمالية وعلى راسها (دول اوربا والولايات المتحدة الامريكية) سنوات من الازدهار والنمو الاقتصادي لم يسبق له مثيل وعلى وجه الخصوص في المده من عام ١٩٢٣-١٩٢٩ . وكان السبب في هذا الازدهار في تلك المرحلة يعود الى وجود الفائض في الطلب على السلع والخدمات ، الذي كان قد حدث نتيجة لتدمير البنية الاساسية وتهدم معظم الصناعات في اوربا بسبب العمليات العسكرية اثناء الحرب العالمية الاولى ، مما تتطلب استثمارات هائلة لاستعادة النشاط الاقتصادي وبناء القدرة الاقتصادية ، مما ساعد على زيادة معدلات نمو الاستثمار والتوظيف ومن ثم الناتج في اوربا وامريكا وادى الى حالة من الازدهار في اسعار السندات باكثر من ثلاثة اضعاف نظرا لشروع المضاربة وشدة الطلب عليها في البورصات العالمية .

وبمرور الوقت بدأت تظهر في الافق بوادر ازمة الكساد الكبير (The Great Depression) الاقتصادية والتي استمرت ما بين (١٩٢٩-١٩٣٣) حيث لم ينج من اثارها اي دولة في العالم (باستثناء الاتحاد السوفيتى) ، وهنا يشير بعض الاقتصاديين بان هنالك سببين رئيسيين لظهور هذه الازمة وهما (قفـاد مرسى، ١٩٩٠: ٤٢١) :

السبب الاول : هو ازمة المواد الخام والمنتجات الزراعية حيث افضت الطاقات الانتاجية الفائضة في القطاع الزراعي إلى فائض في العرض من منتجات الحقل ، والى انخفاض اسعارها الى النصف لعدة سنوات ، ولهذا حدث الانهيار في قطاع الزراعة الذي كان يمثل ربع القوة العاملة ، وادى من ثم الى انهيار حاد في الطلب على المنتجات الصناعية ، ومن ثم تناقص اسعار ودخول القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وحدثت ازمة في التجارة الدولية انطلاقا من القطاع الزراعي ، حيث كانت الخامات والمحاصيل الزراعية تمثل (٦٠ %) من التجارة الدولية اذاك .

السبب الثاني : ناتج عن الديون المتراكمة على عدد من الدول الصناعية في اوربا حيث كانت الولايات المتحدة الامريكية تدين للحلفاء الاوربيين بحوالى (١٢) مليار دولار بوصفها قروضا حربية كذلك كانت هنالك التعويضات التي فرضها الحلفاء على المانيا والتي بلغت (٢٧) مليار دولار ، ولم يكن الدانون الاوربيون على استعداد لمنح فترات سماح وتأجيل استحقاق الديون .

فكان لاسباب اعلاه اثارها المدمرة وكانت اول خطوة نحو الكساد الكبير ففي يوم ٢٤ اكتوبر من عام ١٩٢٩ حيث حصل الانهيار الكبير في بورصة نيويورك بعد طرح ١٣ مليون سهم في السوق ، ولكن الاسعار انهارت بسبب عدم وجود المشترين وانتشار الذعر وهرع المستثمرين الى البورصة في حين بدأ الوسطاء بالبيع الكثيف ، وبدأت الخسائر تتحقق وخسر مؤشر داو جونز ٢٠.٦٪ (القبس، ٢٠٠٧: ٣) . وبعد الظهر من ذلك اليوم وجد الالاف من المساهمين انفسهم مفلسين ، وقد تبخر ما مجموعه سبعة الى تسعة مليارات دولار في يوم واحد وانهارت البورصة بخسارة وصلت ٣٠ % من قيمتها في

اكتوبر و ٥٠ % في نوفمبر ، وبلغت الخسائر الإجمالية ٣٠ مليار دولار اي عشر مرات أكثر من الميزانية الفدرالية لامريكا واكثر من النفقات الامريكية خلال الحرب العالمية الاولى وبقى (الخميس الاسود) راسخا في الذكرة الجماعية ، ويحضر هاجس عام ١٩٢٩ الى النفوس كلما حصلت اضطرابات في الاسواق المالية ، وفي ربيع عام ١٩٣٠ دخلت الولايات المتحدة الامريكية مرحلة انكماش مما ادى الى تراجع الانتاج والى عمليات الافلاس وكانت تداعياتها الاخطر هي بطالة واسعة ، وبسبب نقل الاقتصاد الامريكي (٤٥ % من الانتاج الصناعي العالمي) انتقلت عدوى الازمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات الى الدول الغربية (القبس ، ٢٠٠٧ ، ٣: ٢٠٠٧) ، كما وصل عدد البنوك التي اغلقت ابوابها في عام ١٩٣٠ الى (١٣٢٥) بنكا ، ثم ارتفع هذا العدد الى (٢٢٩٤) بنكا في عام ١٩٣١ ، ليصل خلال عام واحد الى (١٤٥٦) بنكا في عام ١٩٣٢ في امريكا فقط ، وكان من الطبيعي ان يزداد حجم البطالة بشكل غير طبيعي ليصل خلال عام واحد الى ١٢ مليون شخص في امريكا فقط عام ١٩٣٠ (عام ، ٢٠٠٤ ، ٥٦: ٢٠٠٤) .

هنا لابد من الاشارة بان ازمة الكساد الكبير التي سادت كل الدول الرأسمالية كانت قد ادت الى العديد من النتائج الوخيمة من الناحية الاقتصادية اهمها (رمزي ، ١٩٩٧: ٢٩٢) :

- ١- انخفاض حجم الانتاج القومي في البلدان الصناعية بنسبة تتراوح بين ٤٥ % و ٦٠ %
- ٢- حدوث بطالة على نطاق واسع تقدر بحوالي ١٠٠ مليون عاطل في مختلف دول العالم

- ٣- افلاس مئات الالاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية .
 - ٤- ان الدمار الذي حدث في السلع المنتجة خلال فترة الكساد يفوق قيمة الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الاولى (طبقاً لنظيرات ميخائيل هدسون) .
 - ٥- انهيار قيم عملات ٥٦ دولة رأسمالية وحدث تدهور بلير في التجارة العالمية .
 - ٦- انهيار نظام النقد الدولي .
- ازمة السبعينيات من القرن المنصرم (ازمة الركود التضخمي) :

اتصفت الفترة الممتدة ما بين ١٩٤٤ الى ١٩٧٤ (السنوالت الثلاثين بعد الحرب العالمية الثانية) بنمو اقتصادي سريع ومستمر وسميت (بالثلاثين الرائعة) بذات خلالها الازمات الصناعية التي حدثت ما بين عامي ١٨٧٠ و ١٩٤٠ وكأنها قد زالت تماما او ضعفت كثيرا ، وقد يكون السبب نجاح التنظيم في النشاط الاقتصادي على مستوى الدولة وفقاً لافكار كينز ، والنتيجة المهمة التي توصل اليها كينز ، هي ان الاقتصاد الرأسمالي ، وهو في حالة كساد وبطالة ، يعجز من ان يولد من ذاته وبطريقة تقليدية ، سبل انعاشه ، وللخروج من هذه الحالة اقترح كينز ضرورة تدخل الدولة للتاثير في حجم الطلب الكلي الفعال حتى يتتسنى رفعه الى المستوى الذي يضمن تحقيق التوازن الاقتصادي ، وهو يرى ان الدولة (الحكومة) هي الجهاز الوحيد قادر على احداث هذا التاثير ، وهنا يمكن سر تمرده على مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (الفكر الكلاسيكي او النيو كلاسيك) .

يمكن الاشارة هنا الى اهم الافكار في هذا الجانب ، ففي حالة هيمنة الكساد على الاقتصاد ، يقترح كينز جملة من السياسات في مجال الانتمان والمالية العامة لزيادة حقن الاقتصاد القومي بجرعات منشطة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال ، عن طريق تخفيض سعر الفائدة ، حتى تنخفض تكاليف الانتاج ، فضلاً عن تخفيض الضرائب وزيادة الانفاق العام في مجال الخدمات والاسغال العامة ، حتى لو تطلب الامر مجرد توظيف عمال

يقومون بحفر خنادق في الشوارع واعادة ردمها من جديد فكل ذلك من شأنه ان يزيد من حجم الدخل والانفاق ومن ثم التوظيف والعماله (رمزي ، ١٩٩٧ : ٣٠٣).

وقد نجحت الافكار الكينزية خلال تلك السنين في معالجة الازمات الاقتصادية للنظام الراسمالى وقد اعتمد بشكل رئيسي على الافكار التي وردت للعلاقة ما بين التضخم والبطالة اي على منحنى فيلبس الذي تمت بمصداقية نظرية وعملية خلال الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٩ وعد بمنزلة اداة مهمة من ادوات التحليل الاقتصادي الكلى واداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية ، وكان على الدول الراسمالية ان تختار ما بين معالجة البطالة على حساب التضخم او العكس بحكم العلاقة العكسيه التي اوردها منحنى فيلبس لتلك العلاقة ، وفعلا كان الاختيار في تخفيض البطالة داخل النشاط الاقتصادي للدول الراسمالية مقابل معدل طفيف للتضخم باعتبارها ظاهرة طبيعية وعادية في ظل اقتصادات تتسم بنمو مرتفع مع انخفاض شديد في معدلات البطالة (د. حازم ، ١٩٩١ ، ١٤٢:).

ولاشك ان هذا النمو الاقتصادي المرتفع الذي شهدته الدول الراسمالية الصناعية خلال تلك المدة انما يعود الى عدة اسباب من اهمها: زيادة الانفاق في مجال الضمان الاجتماعي والاشغال العامة والمجال العسكري ، وزيادة معدلات الاستثمار الذي احتاجت اليها عمليات اعادة الاعمار والبناء ، والتقدم التكنولوجي الذي حدث في فنون الانتاج وما ادى من زيادة الانتاجية والحصول على موارد الطاقة وبالذات النفط من الدول النامية وباسعار بخسة (حيث كان سعر برميل النفط في الولايات المتحدة الامريكية في العقد الاول من القرن العشرين ١.٢ دولار وارتفع الى ١.٦٩ دولار فقط عام ١٩٧٠) مع نمو حركة التجارة الدولية بتصدير السلع ورؤس الاموال وشروع نوع من التنافس السلمي بين كل من النظام الراسمالى والنظام الاشتراكي ، هذا فضلا عن استمرار نمط تقسيم العمل لصالح الدول الراسمالية الصناعية (د. حازم ، ٢٠٠٠ ، ٢٩٣:).

ومنذ اواخر السبعينيات وبداية عقد السبعينيات تحول التقائل المفرط الى تشاوم مفرط مع اضمحلال النظرية الكينزية اذ انتقل العالم الراسمالى بقيادة امريكا من وضع نمو متواصل ومستقر الى وضع غير مسبوق يتميز بظاهرة مزدوجة تجمع بين التضخم والبطالة في ان واحد ، حيث كان من المallow هو ان احدهما نقىض الاخر ، وهو ما اكنته نتائج الدراسات لتطبيقية التي تناولت العلاقة بين معدلات البطالة وكل من التغيرات في مستوى الاسعار والاجور في امريكا خلال الفترة من ١٩٥٨ حتى عام ١٩٥٠ . وهو ما كان يؤكده منحنى فيلبس كما اشرنا سابقا بوجود العلاقة العكسيه ما بين معدلات البطالة والتضخم ، الا ان الحالة الجديدة هي تعايش كلا هما معا بسبب ارتفاع المنحنى الى الاعلى والتي سميت بظاهرة الرکود التضخمي والذي يعبر عن اجتماع كل من التضخم والبطالة او الرکود معا في اقتصاد ما على النحو الذي حدث في معظم الدول الصناعية خلال السبعينيات ، اذ ادى ارتفاع المستوى العام للأسعار الى زيادة الاجور والتکاليف ، ومن ثم انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات وزيادة معدل البطالة في نفس الوقت الذي ما يزال فيه معدل التضخم مرتفعا .

لهذا فقد تزامنت ازمة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي مع انهيار المدرسة الكينزية وصعود المدرسة النقودية الحديثة التي يتزعمها فريدمان بجانب المدرسة

الاشتراكية الجديدة (فضلا عن مدرسة جانب العرض التي عبرت عن الافكار الاقتصادية للرئيس الامريكي ريجان ورئيسة وزراء بريطانيا تاتشر في نهاية عام ١٩٧٩ والمدرسة المؤسسية ومدرسة التوقعات العقلانية كلها انصبت في معالجة الازمة عالميا) وانه لمن دواعي السخرية ان كينز الذي هاجم الكلاسيك لانهم نظروا الى النقود باعتبارها مجرد ستار يحجب العلاقات الاقتصادية العينية يتعرض بدوره لنفس الاعتراض من مدرسة النقوديون بمقولة انه اهم دور النقود في التأثير على السياسة الاقتصادية عند تركيزه على اهمية السياسة المالية لمواجهة ظروف الكساد والانتعاش في الاقتصاد ونقطة الخلاف بين كينز والنقوديون ، هي انه يرى ان وسيلة الدولة في التدخل لضمان استقرار النشاط الاقتصادي هي استخدام المالية العامة (الانفاق والضرائب) في حين انها عند التقديرين هي التحكم في كمية النقود . وجوه الخلاف بينهم هو ان كمية النقود عند كينز غير مستقرة في حين انها مستقرة عند التقديرين (حازم ، ١٩٩١ ، ١٤٢ : ١٩٩١) .

كما تزامنت معها ما عرف ب (الصدمة النفطية) في عام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ في الدول الغربية التي اشعلت شرارة الازمة الاقتصادية في تلك الفترة ، مع ملاحظة ان التراجع في النشاط الاقتصادي الذي حصل بعد ذلك كان غير شمولي بعكس ما حصل في ازمة عام ١٩٢٩ ، كما صاحب هذا التراجع في النشاط الاقتصادي حالة التضخم حتى عام ١٩٨٢ ثم جاء انهيار البورصة في تشرين الاول من عام ١٩٨٧ ، ان التراجع في الانتاج الصناعي كان يميز حالة الركود في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ حيث انخفض الانتاج الصناعي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اكثر من ١٥ % بالنسبة لهم البلدان الصناعية وقد كانت الارقام كما يلي (علاء ، ٢٠٠٣ : ٤٣) :

الولايات المتحدة الامريكية (- ١٣.٦ %) ، المملكة المتحدة (- ١٠ %) اليابان (- ٢٥.٥ %) فرنسا (- ١٨.٥ %) والمانيا (- ١٣ %) ايطاليا (- ٣٧ %) وعلى مستوى التعاون الاقتصادي والتنمية احدثت الصدمة النفطية نقصا في نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة خمسة نقاط .

يمكن ايجاز اهم ما اتصف به ازمة السبعينيات بما يلي :

١- انها ازمة غير شمولية حيث يختلف ركود ١٩٧٤ و ١٩٧٥ عن ركود ١٩٢٩ لان ما كانت تتصف به الاقتصادات الراسمالية خلال ازمة ١٩٢٩ هي حالة سيادة المنافسة الكاملة ، اما في النصف الثاني من القرن العشرين حصل تركز كبير في المشروعات وازدادت التنظيمات النقابية قوة واتساعا وتضاعف تدخل الدولة (الوصفة الكينزية) وتمكنـت الشركات بعد اندماجها (الكارتيلات) من مقاومة اتجاه معدلات الربح نحو الانخفاض وصارت الاسعار تتحدد بالاستناد الى الكلفة والربح ، كما ساهمت الدولة في تحديد حد ادنى للاجر في ضوء ارتفاع الاسعار واصدار التشريعات المنظمة للتسريح من العمل مما ادى الى تخفيض معدلات البطالة وانخفاض الاجور والارباح والى تحاشي انهيار الطلب الاستهلاكي والاستثماري مما ادى كل ذلك الى تحريك النشاط الاقتصادي بعد منتصف عام ١٩٧٥ في اغلب الدول الراسمالية .

٢- انها كانت ازمة تضخم يمكن تقسيمها للمده ما بين ١٩٧٥- ١٩٨٧ وكما يلي :

- ١٩٧٥ كان سبب التضخم واستمراره انخفاض انتاجية العمل وزيادة الاجر ، حيث ساهم ذلك في ارتفاع الاسعار كما يلي : (٢١.٩ %) في اليابان و (١٩.٣ %) في ايطاليا و (١٨.٣ %) في بريطانيا و (١٠ %) في فرنسا و (٩ %) في امريكا و (٦ %) في المانيا (د. علاء، ٢٠٠٣: ٤١).

- بين عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٢ جاءت صدمات خارجية جديدة ادت الى زيادة التكاليف وهو ما يفسر ارتفاع الاسعار منها ارتفاع اسعار المواد الاولية في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ والصدمة النفطية الثانية عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٠ حيث ارتفع سعر النفط بحوالي ٢٢٠ % مع ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية طيلة السبعينيات من القرن المنصرم في امريكا لتصل الى اكثر من ٢٠ % (د. سعيد، ١٩١٩: ٧٢).

- لفترة من ١٩٨٢- ١٩٨٧ ساهم عجز الميزانية الامريكية الذي بلغ وكما اشرنا سابقاً ٢٢٠ مليار دولار وعجز الميزان التجاري الامريكي الذي وصل الى ١٥٠ مليار دولار في عام ١٩٨٦ وهذا ادى الى انخفاض سعر صرف الدولار الامريكي ، والذي دفع بالحكومة الى اصدار السندات لتمويل العجز وزاد الطلب عليها وقل الطلب على الاوسم من قبل المستثمرين .

كل ما سبق ساهم في ازمة الثمانينيات من القرن المنصرم ، والتي استمرت ولم تستطع الافكار الاقتصادية للبليرالية الجديدة ان تتنشل النظام الراسمالى من الازمات الاقتصادية التي تواجه النشاط الاقتصادي ، وعليه جاءت ازمة عام ٢٠٠٠ والتي سميت (فقاعة الانترنت) ولكن هذه الفقاعة التي انتفخت خلال العشر سنوات الاخيرة من القرن المنصرم لم تؤدي الى ازمة مالية شاملة او الى حالة من كساد اقتصادي كما حصل في الازمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ لان من يشتري جهاز كومبيوتر لا يهدف عادة الى الاستثمار او المضاربة ولا يحتاج الى الاقراض وعليه فان الاثار المالية المترتبة على هذه الازمة يمكن في انخفاض اسعار الكومبيوترات وهي محدودة التأثير . الا ان النظام الراسمالى شهد خلال هذه الفترة ازمات مستمرة حيث جاءت ازمة ١١ سبتمبر في ٢٠٠١ وانهيار برجي التجارة العالمية في امريكا لترك اثارها على الاقتصاد الامريكي حيث يشير في هذا الصدد مدير الخزانة الامريكي لأن جريسبان (الان ٢٠٠١، ٩: ٢٠٠) :

(حين عودته من مؤتمر في المانيا فان قائد الطائرة الامريكي طلب وأكد له بان بلادهم يتعرض لعملية ارهابية وان برجي التجارة العالمية قد انهارا ، وهنا يقول جريسبان مع نفسه ان الاقتصاد العالمي سوف ينهار من جراء هذه العملية وقال ان الاقتصاد الامريكي يغذي يوميا من خلال البورصات الامريكية من والى العالم بخمس تريليون دولار امريكي اسهم وسندات ، وهذا الرقم ان دل على شيء انما يدل على مدى ثقل الاقتصاد الامريكي وتاثيره على بقية اقتصاديات الدول الاجنبية سواء الراسمالية منها او النامية وهي تفسر ايضا بان اي ازمة تحدث في هذا الاقتصاد سيكون لها اثارها على بقية الدول الاجنبية لان هذا الرقم يمثل حوالي ثلث الناتج القومي الامريكي . وفعلا كان لهذه الازمة اثارها على الاقتصاد الامريكي حيث فقد حوالي نصف مليون امريكي وظائفهم من جرائها ، حيث يذكر مدير الخزانة بان من المقترنات لمعالجة هذه الازمة في حينها تم اقتراح بتخصيص ١٠٠ مليار دولار امريكي لمعالجة هذه الازمة من خلال تغطية التامينات الاجتماعية لفاقدي

وظائفهم وكان المقترن من مدير الخزانة السابق ، حيث يقول الان جريسبان مع نفسه بان هذا المبلغ يمثل فقط ١% من الناتج القومي الامريكي وهو بذلك لايمثل مبلغاً كبيراً مواجهة مثل هذه الازمة وعليه وافق على ذلك المقترن بشكل فوري) .

ثانياً : الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ : سوف نحاول من خلال هذا المحور التعرف على واقع الازمة المالية العالمية التي بدأت في الرابع الاخير من عام ٢٠٠٨ والتي لازال نعيش احداثها ، ولايزال يعني من اثارها اغلب النظم الراسمالية ، ورغم المحاولات المستمرة من قائد النظام الراسمالي (الاقتصاد الامريكي) لمعالجة الازمة الا ان كل تلك المحاولات لاتزال تحت الاختبار ، فكما جاءت الافكار الكينزية على اعقاب الازمة الاقتصادية الكبرى واستفاده من تغير الظروف والعوامل المؤثرة على سير النشاط الاقتصادي في النظام الراسمالي الذي كان يسير على افكار المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيك ، جاءت افكار الليبراليون الجدد من المدرسة النقودية والمؤسسية وجانب العرض والتوقعات العقلانية لتستفاد من الازمة الاقتصادية في السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم التي اعقبت الافكار الكينزية ، هكذا تتوقع من ظهور افكار جديدة لمعالج الازمة المالية العالمية الجديدة والتي سوف تستفاد من انهيار افكار الليبراليين الجدد لمعالج العوامل التي ادت الى هذه الازمة الحالية والتي يتوقع لها ان تستمر لفترة ليست بالقصيرة ، فمن جانب يأتي مدير الخزانة الامريكي في عهد الرئيس بوش هنري بولسون بمعالجات واليات لمواجهة الازمة ولم يفلح فيها كما سنرى ، يأتي مدير الخزانة في عهد الرئيس اوبراها كايتنر باليات ومعالجات تختلف كلية عن تلك التي جاء بها بولسون ، من هنا سوف نحاول ان نتعرف على واقع هذه الازمة المالية العالمية الحالية ونستعرض اهم اسبابها ومعالجات التي طرحت خلال الازمة من اهم الاقتصاديين المعاصرین لها في الاقتصاد الامريكي وبالشكل الآتي :

١-٢ واقع الازمة: كان الاقتصاد عاماً هاماً في حسم الحرب الباردة لمصلحة الراسمالية ضد الاشتراكية، وهو ما أنجز في عهد الرئيس الأمريكي ريجان. وأدى انتصار الليبرالية العالمية والتحول من نظام القطبين إلى نظام القطب الواحد، إلى تكريس نظريات فريدمان في الاقتصاد وصعود نموذج (المحافظين الجدد)، الذين تبنوا فلسفة شتراوس السياسية، مركزين على تحويل الديمقراطية إلى (أيديولوجية تبشيرية) بالتراافق مع نشر العولمة وإعادة رسم خريطة العالم أمريكا في القرن الواحد والعشرين.

كانت السياسة في عهد الرئيس جورج دبليو بوش تطبقاً لتلك الوثيقة التأسيسية الصادرة في حزيران/يونيو ١٩٩٧ والهادفة إلى (بناء العالم الجديد بما يتفق والمبادئ والمصالح الأمريكية)، حيث تصرفت واشنطن، وتحديداً بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وكأن لا أحد في العالم سواها، متغاهلة مصالح واعتبارات الكثير من الدول الكبرى عالمياً وإقليمياً، وفي أكثر مكان من العالم، إضافة إلى تجاهل المصالح المحلية لكثير من البلدان الصغيرة وسكانها.

كما كانت هناك خلطة سياسية اقتصادية تجمع بين سياسة ليو شتراوس واقتصاد ميلتون فريدمان، فتحول الاقتصاد المالي، من خلال نظام البنوك الاستثمارية، إلى عنصر رئيس ضمن البنية الاقتصادية الأمريكية، خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، الذي نافس نظام البنوك التقليدية من حيث حجم أصوله. وقد حصلت فورات شبيهة بالانتعاش الذي حصل في عهد الرئيس ريجان، رجحت الكفة لمصلحة نظريات فريدمان حول دور النقد في السوق (والاقتصاد عموماً)، خصوصاً مع الفورة العقارية الأمريكية التي بلغت قيمتها الدفترية حوالي ٦٢ تريليون دولار قبل حدوث الأزمة (د. مصطفى، ٢٠٠١: ٣٤)

- قبل أزمة الرهونات العقارية لعام ٢٠٠٨ :

شهد الاقتصاد الأمريكي في الفترة قبل الأزمة ، حالة من الانتعاش الاقتصادي وصل إلى مرحلة الثقة بالربح المتحقق في سوق العقارات دفعت بالمصارف العاملة في هذا القطاع إلى تقديم تسهيلات للأفراد حتى الذين ليس لهم مصادر للدخل بشكل ثابت مما دفع إلى حدوث رواج في سوق العقارات الأمريكية سواء القديمة منها أو الحديثة مما أدى إلى حدوث ارتفاع غير طبيعي في أسعارها وزاد الاقبال عليها وإن من العوامل الرئيسية التي ساعدت على ذلك هو انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل الاقتصاد الأمريكي (مع هيمنة أفكار فريدمان - المدرسة النقودية) طيلة تلك الفترة كما هو وارد من الجدول أدناه .

الجدول (١)**سعر الفائدة الحقيقي قبل وبعد الأزمة المالية العالمية في أمريكا**

السنوات	سعر الفائدة الاسمية	نسبة التضخم	سعر الفائدة
٢٠٠٧	% ٤.٢	% ٣.٢	% ١
٢٠٠٨	% ٣	% ٤.١	% ١.١ -

المصدر : د. صباح نعوش ، " خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي " ، من موقع الانترنت : www.aljazeera.net/NR/exeres .

حيث نجد من خلال الأرقام الواردة في الجدول (١) للفترة قبل الأزمة بأن أسعار الفائدة الأساسية كانت ٤.٢ % في حين أن نسبة التضخم السادس في الاقتصاد الأمريكي كانت (٣.٢ %) في عام ٢٠٠٧ بمعنى أن السعر الحقيقي للفائدة (السعر الأساسي بعد طرح نسبة التضخم) إيجابي فدره (١ %) ، وهذا السعر ساهم في انخفاض كلفة الأقراض بالنسبة للأفراد والشركات وزيادة حجم الاستثمار في هذا القطاع ، هذا الانتعاش في قطاع العقارات أدى إلى ارتفاع في قيمة العقارات وزيادة حجم الطلب عليها بسبب التجاء البنوك والمؤسسات المالية إلى تقديم القروض والتسهيلات حتى للأفراد الذين ليس لهم دخل ثابت كما أشرنا سابقاً .

- بوادر الأزمة وحدها : كان فريدمان يظن أن الخسارة الأولية لقطاع العقاري الأمريكي، المسجلة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ خلال مسار عشر سنوات طارئة ومؤقتة، من دون أن يحسب أن مالاً يسجل في أسهم البورصات اعتماداً على تلك القيمة الدفترية الهائلة للعقارات، بواسطة أسهم البنوك الاستثمارية الضامنة والراهنة لبيوت ملايين الأمريكيين مباشرة أو عبر نظام تبديل الديون العاجزة (THE CREDIT DEFAULT SWAP C.D.S) لمصلحة البنك الاستثماري من جانب الفرد أو الشركة العقارية بعد شراء البيت أو العقار من البنك، مقابل فائدة قدرها ٦ % لمدة تتراوح بين ثلاثة وخمس سنوات يدفعها للبنك أحد الآخرين (الفرد أو الشركة العقارية)، الذي يرهن العقار لمصلحة البنك ريثما يتم التسديد خلال المدة المتفق عليها ، وهذا لا يعبر عن اقتصاد حقيقي ما دامت القيمة الفعلية لتلك العقارات لم تكن في آب/ أغسطس ٢٠٠٨ تتجاوز ثمانية تريليونات دولار، هلك نصف قيمتها في أيلول من نفس العام. وإن أهم السياسات التي اتبعها الليبراليون الجدد وأدت إلى حدوث الأزمة المالية المعاصرة (د. مصطفى، ٢٠٠١: ٣٤) هي :

- ١- تشجيع الاقتصاد الريعي على حساب الاقتصاد الحقيقي.
- ٢- تخفيض الضرائب على كبار المستثمرين والصناديق المالية والمصارف الاستثمارية العملاقة، بداعي الزيادة المحتملة على المدى المتوسط والطويل في الحصيلة الضريبية، وهو إجراء لم تثبت صحته .

- ٣- تحرير قطاعات النقل وبخاصة النقل الجوى وسكل الحديد بهدف تحسين كفاءتها.
- ٤- مراعاة المنافسة الحرة بين الجميع، لكن الذى حصل أن بعض مؤسسات عملاقة احتكرت السوق مسلحة بمليارات فى أصولها المختلفة، وأبعدت الشركات المتوسطة والصغيرة، مما أدى إلى إفلاسها وخسارة العاملين فيها وظائفهم.
- ٥- تخفيض معايير الائتمان كما تم الاشارة اليه الأمر الذى ظهر على الأفراد تحمل رهون عقارية بقيم وهمة، حتى أن بعض الرهون كانت ذات معدلات سداد سالبة، إذ لم تكن أقساط الدين المسددة تغطى الفائدة المستحقة، ومع اندثار أسعار المساكن اكتشف البعض أن رهونهم العقارية أضخم من قيمة مساكنهم، واكتشف آخرون أنهم لن يمكنوا من سداد أقساط الدين مع ارتفاع أسعار الفائدة.
- ولذلك كانت بوادر الأزمة قد ظهرت بتزامن مع الانخفاض في اسعار الفائدة التي بدأت تنخفض في بداية عام ٢٠٠٨ كما هو واضح من الجدول (١) حيث نجد بان اسعار الفائدة اخذت تتراجع فسعر الفائدة الاسمي انخفض الى (٣%) وارتفع معدل التضخم الى (٤.١%) ليصبح سعر الفائدة الحقيقي سلبيا (-١.١%). مع حالة التراجع في مبيعات الدور الامريكية القديمة منها او الجديدة وهو ما اعلن عنه تقرير مبيعات الدور في امريكا لعام ٢٠٠٧ كما هو وارد في الجدول (٢).

الجدول (٢)

مبيعات الدور القديمة والجديدة في امريكا لعام ٢٠٠٧

الشهر	الدور الجديدة / الف	الدور القديمة / مليون
ايار	٩١٥	٥.٩٩٠
جزiran	٨٤٣	٥.٧٥٠
الفرق	٨٩	٠٢٤٠

المصدر : د. صالح ياسر ، "تذبذبات الاسواق المالية العالمية عملية تطهير ام عاصفة منظمة" ، الموقع : www.iraqcp.org/members4/0070814w.htm

حيث نجد من الجدول (٢) بان تقرير مبيعات المنازل القديمة في الولايات المتحدة الامريكية يشير الى حالة التراجع في المبيعات خلال شهر حزيران لتصل الى (٥.٧٥٠) مليون منزل في مقابل (٥.٩٩٠) مليون منزل خلال شهر ايار اي تراجع ما يقارب الربع مليون منزل ، ونفس الشيء بالنسبة للدور الجديدة فهي الاخرى شهدت تراجع من (٩١٥) الف منزل في ايار ليصل الى (٨٣٤) الف منزل في حزيران بتراجع يصل الى (٨٩) الف منزل غير مباع لنفس العام ، مما يعني ان مسلسل التباطؤ في قطاع الاسكان مستمر خلال هذا العام ويعني ان المشاكل في سوق القروض العقارية الامريكية اثارت مخاوف المستثمرين وبعد حالة الارتفاع في السنوات السابقة اخذت الاشهر الاخيرة من عام ٢٠٠٧ تشهد ضعفا ملحوظا في الاداء للاقتصاد الامريكي ومن ثم برزت مشكلات في سوق القروض العقارية الامريكية مما اثار مخاوف المستثمرين وادى الى اهتزاز اسوق المال والبورصات العالمية نتيجة المخاوف من ان تنتقل المشكلات التي يعاني منها القطاع العقاري الامريكي الى بقية اسوق العالم ، وفعلا فقد اكثر من ٢٠٠٠٠٠ اثنين مليون أمريكي ملکيتهم العقارية وهم مكلبين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم في ولاية شيكاغو فقط ، وهذا الانهيار ادى الى عرض المنازل للبيع بسبب الازمة في امريكا لتصل الى (٧٥%) بعد الازمة والتي كانت في عام ٢٠٠٦ حوالي (٦٠%) (انترنت ، :

www.google.com/gwt/n/u فقط .

كما أن تلك الفورة لم توقف عند حد معين بل أصبحت فقاوة عبر مرم اسمه الأزمة المالية العالمية ، التي بدأت بالظهور فى آذار/مارس ٢٠٠٨ مع أزمة بنك (بير ستانز)، ثم

بنك (إندي ماك) في تموز / يوليو ٢٠٠٨ ، وصولاً إلى انهيار أسهم البنوك الاستثمارية الكبرى ، مثل (ميريل لنش) و ليمان برادرز) وهو رابع بنك في أمريكا يصل راسمالها إلى ٦٣٣ مليار دولار أمريكي وكانت قيمة قروضها تصل إلى ٦١٣ مليار دولار ويصل عمرها إلى ١٥٨ سنة وهي من البنوك التي لم تنهار في أزمة ١٩٢٩) في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨ ، أي إعلان الدخول في أزمة اعتبارها آلان جرينسن ، حاكم البنك الفيدرالي الأمريكي السابق ، الأخطر من أزمة ١٩٢٩ العالمية (انترنت ، www.lebanonfiles.com/news_desc.php?id=55912 .

ويعتقد الخبراء والاقتصاديون بأن من الأسباب الرئيسية التي ساعدت على ظهور الأزمة داخل الاقتصاد الرأسمالي والتي اشعل شراراتها قطاع العقار وبشكل خاص في البورصات ما يلي :

١- ان بيع الرهونات العقارية ما بين المؤسسات المالية والبنوك الرئيسية (المشتقات المالية) ادت إلى تضاعف قيم العقارت بشكل غير حقيقي داخل البورصات وساهمت بشكل مباشر في انفجار الأزمة داخل الاقتصاد الأمريكي .

٢- ان ما ساعد في تحقيق العامل الأول هي حالة توقف الرقابة والمتابعة داخل البورصات الأمريكية (التي اوقفها الرئيس بوش لمدة اكثر من سبع سنوات قبل الأزمة) وهي التي ادت إلى ان يحصل مدراء اربع مؤسسات مالية كبيرة ولمدة سنتين فقط على مكافآت مالية تجاوزت اربعة مليارات دولار أمريكي ، وان تحصل تلك المؤسسات على ارباح وصلت إلى ٦٩ مليار دولار خلال عامين فقط (انترنت ، www.alaswaq.net بتاريخ ١١ / ١٠ / ٢٠٠٨) ، وهذا ان دل على شيء انما يدل على ان النظام الرأسمالي واجه الأزمة بسبب خلل في تطبيق قواعد المنافسة داخل السوق المالية .

وقد ادت الأزمة إلى محو اكثر من تريليوني دولار أمريكي (٢٠٠٠) مiliar (انترنت: www.iraqcp.org/members4/0070814w.htm) (من القيمة الاجمالية السوقية للاسهم العالمية وهي تبين مدى عمق تلك الأزمة واثارها السلبية على الاقتصاد العالمي وبشكل خاص عندما تنتقل إلى الاقتصاد الحقيقي كما سنلاحظ ذلك .

- خطة الرئيس بوش (مدير الخزانة الأمريكي هنري بولسون) :

كما اشرنا فإن النظام الرأسمالي بعد كل أزمة يبحث عن العوامل المسيبة لها ويحاول ايجاد المعالجات لتلك العوامل للخروج منها ، وان الصدفة قد لعبت دورها بان ازمنتين اقتصاديتين للنظام الرأسمالي وتحديداً في أمريكا حدثت في عهد رئيسين من الحزب الجمهوري هما الرئيس بوش الاب اعقبه الرئيس كلينتون ليخرج الاقتصاد الأمريكي من ازمه ويليه الرئيس بوش الابن الذي كان الاسوء حظاً بحدوث الأزمة المالية العالمية في الاشهر الاربعة الأخيرة من حكمه ليعقبه رئيس من الديمقراطيين وهو الرئيس اوباما ، كما ان لمدراء الخزانة الأمريكية عبر تاريخهم الطويل الدور الاكبر في معالجة الازمات الاقتصادية في تاريخ أمريكا الحديث او الدور الاكثر تأثيراً من الناحية السياسية الاقتصادية في أمريكا ابتدءاً من مشروع مارشال (مدير الخزانة الأمريكية) لاعادة اعمار اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وان الهدف كان دائماً هو تجاوز الازمات وتحقيق النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية حيث يشير في هذا الجانب مدير الخزانة السابق الآن جرينسن : انه لامر حيوي واساسي ان توسيع الاهداف لتحقيق نمو ممول غير متضخم وانتاجي ساحر لاقتصاد سليم طويل الامد . فالنمو مرتبط وبشكل رئيس بالعوامل الدورية المؤقتة مثل الاعتمادات الميسرة ، وتكييف الاجور المخفضة ، ومشاريع البنية التحتية الضخمة التي تبقى ضرورة ، واكثر عرضة للفتور الاقتصادي الحاد ، او حتى للانهيار (كلام ، ١٩٩٩ ، ١٣) . ومروراً بالحلول التي اقترحها مدير الخزانة الأمريكية في عهد الرئيسين بوش

واوباما للخروج من الأزمة المالية العالمية الحالية ، وسوف نحاول التعرف على خططهم التي تم تمريرها من خلال الكونكرس الامريكي والتي تزامنا مع هذه الأزمة وكما يلي : ان خطة الإنقاذ التي بناها الرئيس بوش لمواجهة الأزمة التي حدث في امريكا في الحقيقة قد اعتمدت بالكامل على افكار مدير خزانة هنري بولسون (وهو ابن وول ستريت الذي تقاعد فيها براتب تقاعدي وصل الى ١٢٩ مليون دولار امريكي ليعين كمدير خزانة من قبل الرئيس بوش الابن) والذي اقترح ما يلي : للخروج من الأزمة العالمية بأقل الخسائر :

- تقديم مبلغ وقدره ٧٠٠ مليار دولار امريكي وضخها في سوق الاسهم والسنداط .
- دعم للمؤسسات التي تعثرت او التي في طريقها للافلاس ، على ان يتم ضخ مبلغ وقدره ٢٥٠ مليار \$ في المرحلة الاولى ومنها البنوك .

وقد انقسم الكونجرس الامريكي الى فريقين امام هذه الخطة :

• الكتلة الجمهورية : فضل عدم تدخل الدولة وبالتالي سيفلس الناس والشركات لأن ايديولوجية الدولة لا تسمح بتدخل الدولة في الأسواق المالية.

• الكتلة الديمقراطية : طلبت بإشراف أقوى للحكومة والكونغرس على تنفيذ خطة الإنقاذ .
بالتالي جاءت الخطة بشكل حل وسط بين الطرفين وهي ضرورية لكنها غير كافية لإعادة الاستقرار الكامل ، وكانت كما صنفها المحللون بأنها "أزمة سيولة" و "أزمة ثقة" فالسيولة انخفضت بشكل كبير لدى البنوك والثقة فقدت لها لجأ المودعون لسحب ودائعيهم ولم تستطع البنوك تلبية طلبات السحب الكبيرة والمفاجئة لذا أعلن العديد منها الإفلاس كما اشرنا سابقا ، حيث لا يمكنه أيضا الاقراض من بنوك أخرى لتلبية السحوبات ، فهذا حال معظم البنوك ، أزمة الثقة تقوم الحكومة بإيجاد حل لها عن طريق ضمان الودائع ضمن حدود معينة وأزمة سيولة ، ستجد حلا لها عن طريق ضخ المليارات في الأسواق المالية (انترنت : WWW.aleppoconomics.com).

- انتقال الأزمة الى السوق الحقيقة : ان الأزمة المالية العالمية أصبحت واقعاً لابد من مواجهته من قبل ادارة الرئيس الامريكي بوش في الاشهر الاخيرة من حكمه ، وكما اشرنا فان رئيس الخزانة هنري بولسون بعرضه لخطته للإنقاذ انما كانت تعمل على الاجل القصير من اجل الحفاظ على البورصات الامريكية من الانهيار ، وسارع اغلب الدول الصناعية السبعة دعم الخطة الامريكية وقام وزراء المالية لهذه الدول بعقد اجتماع وكانت المحصلة ان اتفق اغلبهم على نفس النهج الامريكي، من خلال ضخ السيولة في بورصاتها في تلك الدول ووصلت تلك المبالغ الى : (١٥ مليار يورو في الاقتصاد الياباني و ٤٨٠ مليار يورو في المانيا ١٠ مليار دولار امريكي في استراليا) (انترنت :

www.alaswag.net) ، مع تقديم القروض الميسرة قصيرة الاجل للبنوك والمؤسسات المتعثرة ، وكان الهدف من كل ذلك هي السيطرة على الأزمة واعادة الثقة للمستثمرين ، خاصة وان الدولة هي التي تضمن تلك الاجراءات وهذا بحد ذاته هو تدخل من نوع جديد للدولة في النشاط الاقتصادي المالي في البورصات العالمية حتى وصلت الى درجة سماها بعض الاقتصاديين بانها عملية تأميم للبورصات وهي بعكس الفكر والنهج الرأسمالي في الحياة الاقتصادية في هذه الدول ، ونعتقد ان هذه الخطة كانت تهدف بالإضافة الى ماسبق تحقيق الاستقرار من اجل السيطرة على الأزمة لكي لا تتحول الى السوق الحقيقة ، ولكنها لم تنجح واخذت تمتد الى السوق الحقيقة حيث تراجع مستوى الاستهلاك في الفصل الثالث من عام ٢٠٠٨ ولأول مرة منذ نحو ١٧ عام (انترنت : مواضع الأزمة المالية : ١١ / ١٠ / ٢٠٠٨) في امريكا وبدأت الأزمة تطال قطاعي البناء والسيارات ومنها عملاقى صناعة

السيارات (جنرال موتورز) و(فورد) ، ونفس الشيء انتقل الى سائر الدول الرأسمالية الأخرى ، حيث وكما هو معلوم عندما تبدأ الأزمة في السوق الحقيقة أول ما تطالها هي السلع الكمالية وهو ماحدث في الاقتصاد الامريكي حيث اعلنت اضخم الصناعات الامريكية مؤشراتها السلبية كما اشرنا وهي صناعة السيارات اذ تم الاعلان من قبل كل من شركة جنرال موتورز وكلائز وفورد ما يلي (انترنت: www.alaswaq.net .) :

- أ- اعلن الافلاس اذا لم تدعمها الدولة .
- ب- تعثر وصل الى ٢٥ مليار دولار امريكي .
- ج- تسريح اكثر من ٢٠٠٠٠٠ مليون عامل ووظيفة .

استطاعت هذه الشركات العملاقة في عهد الرئيس بوش من الحصول على الدعم الذي تم تسليم المرحلة الاولى منه وبالبالغ وقدره (٦) مليارات دور امريكي حسب خطة بولسون في ٣٠ / ١٢ / ٢٠٠٨ .

- خطة الرئيس الامريكي اوباما (مدير الخزانة الامريكي كايتشر) :

ان مجيء الديمقراطيين الى قمة السلطة في امريكا وكما اشرنا سابقا على اعقاب ازمة مالية عالمية كبيرة قد دفعهم الى اعطاء اهمية وابولوية للازمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الامريكي ، والحقيقة ان التصريحات في اول شهر من تسلمه الرئيس اوباما الحكم تضمنت خطة انقاذ جديدة اعلنها الرئيس للشعب الامريكي للخروج من هذه الازمة التي حمل الادارة السابقة المسؤولية في وقوعها وبشكل خاص بسبب توقف الرقابة لفترة تناهز السبعة سنوات بامر من الرئيس السابق بوش الابن وفعلا اعلن الرئيس اوباما خطته لانقاذه مع انتقاده للخطة السابقة بانها قد كافأت المسببين لتلك الازمة وهي الشركات المتغيرة في البورصات وبشكل خاص المدراء التنفيذيين لتلك المؤسسات المالية ، وعليه قدم الرئيس الجديد خطة بعكس ما قدمه الرئيس السابق حيث ان الاولوية في الخطة الجديدة اعطيت لدعم المتضررين وهم اصحاب المنازل والعقارات وكانت الخطة في شكلها الاولى (المقترن) قبل ان تعرض على الكونгрس الامريكي بالشكل التالي :

١- ان يتم ضخ مبلغ وقدره (٨٢٥) مليار دولار امريكي الى داخل الاقتصاد في القطاعات الرئيسية (البني التحتية منها الطاقة ، التعليم ، الصحة ، يضاف لها اهم قطاع وهو قطاع الصناعة) .

٢- ستؤدي الى توفير ما بين ٤-٣ مليون فرصة عمل .

وان الهدف من هذه الخطة هو الوصول الى المتضررين من هذه الازمة وهم اصحاب المنازل من خلال تقديم الخفض الضريبي لهم ، بالإضافة الى تقديم الدعم لاضخم قطاع في الصناعة الامريكية وهي شركات السيارات وقدر حجم الدعم ما بين ١٥٠ الى ٢٠٠ مليار دولار من تلك التخصيصات .

بعد اكثرب من تعديل تم تمرير الخطة في الكونгрس الامريكي وتم في النهاية المصادقة عليها بصياغتها ادناه (انترنت: www.alaswaq.net .).

١- ضخ ٧٨٧ مليار دولار امريكي فقط .
٢- البدأ بقطاع السيارات : حصول شركة M G على مبلغ وقدره (١٣) مليار دولار امريكي فقط بعد غلقها

مصنع وتسرحها اكثرب من (٤٧) الف عامل من العمل .

من هنا جاءت تصريحات مدير الخزانة الجديد في عهد الرئيس اوباما السيد كايتشر (انترنت: www.alaswaq.net .)

١- ان انعاش قطاع المصادر في امريكا يحتاج الى (٢) تريليون دولار امريكي .
٢- يحتاج القطاع المصرفي الى جانب الفقرة السابقة الى رقابة من قبل الدولة .

٣- البدأ بقطاع الاسكان وبشكل خاص المتضررين منهم من خلال : تقديم الخفض الضريبي من خلال تسديد ٣١ % من دخولهم بدلاً من ٣٨ % لكل الامريكيين .

- سوف يستفاد من الفقرة السابقة من ٧ الى ٩ مليون اسرة امريكية وبمبلغ مقداره (٧٥) مليار دولار امريكي كدفعة اولى لهم من التخصيصات المعلنة .

اخيراً قمة مجموعة العشرين التي انعقدت في ٤ / ١ / ٢٠٠٩ في بريطانيا : بتقديرنا ان هذه القمة ما هي الا من ادوات النظام الراسمالى وهي تتمة لمعاهدة برلن ووذ لتجديد نفسها ، فالحقيقة يعتبر هذه القمة اضخم تجمع للدول الراسمالية والمرتبطون بهذا النظام العالمي ، وان قراراتها قد تأثرت كلها بخطبة الانفاذ للرئيس اوباما ومدير خزانته بضخ السيولة ، حيث توصلت الى العديد من القرارات ، ولكن المهم ان كل المبالغ المعلنة والتي سوف تضخ في اقتصadiات دول العالم كانت بالدولار الامريكي وهي ما يلي (انترنت : www.alaswaq.net) :

١- تقديم مبلغ وقدره خمس تريليون دولار امريكي وضخها في الاقتصاد العالمي، على ان تنفق كل دولة حسب حاجاتها .

٢- تقديم مبلغ وقدره (٤٤٨) مليار دولار امريكي للدول الفقيرة .

٣- تقديم مبلغ ومقداره (٥٠٠) مليار دولار امريكي لصندوق النقد الدولي ، ٢٥٠ مليار منها هي ليست اموال فعلية بل وحدات سحب والتي تضاعفت عما سبق ، ٢٥٠ مليار الاخرى لتنشيط التجارة العالمية ، وسوف يتم تسمية الدول التي لاتلتزم بذلك . مع الغاء الحماية .

٤- تقديم امريكا لمبلغ وقدره واحد مليار دولار امريكي بشكل مساعدات غذائية لدول العالم

٥- اعادة ادارة العولمة لضمان الامن والامان لكل العالم ، تحقيقاً لمجتمع فيه درجة اعلى من العدالة .

٦- مراقبة ميزان المدفوعات في المصادر للعمل على الاستقرار المالي في دول العالم .

٧- خطة عاجلة للإصلاح والانعاش عن طريق تخفيض سعر الفائدة .

٨- وضع قواعد جديدة للعلاوات والاجور للمؤسسات المالية الدولية .

٩- تشكيل مجلس الاستقرار المالي من اجل اعطاء انذار قبل الازمات .

ان اغلب هذه القرارات التي تمت المصادقة عليها من قبل كل الدول المشاركة ودون ان يتلفت اليها احد بسبب نقل اثار الازمة على اقتصadiاتهم (ولقد اعادوا نفس الخطأ الذي ارتكب في معاهدت برلن ووذ) اذ استطاع الرئيس اوباما ان يدفع كل المشاركون بالموافقة على هذه القرارات والتي تضم مبالغ كبيرة ولكن كلها بالدولار الامريكي وليس باليورو او اي عملة اخرى للدول المشاركة ، علماً بان فك ارتباط الدولار بالذهب في بداية السبعينيات من القرن المنصرم كانت هي السبب الرئيسي التي دفعت الدول الاوربية الى استحداث نظام الثعبان في النفق ، اضافة الى استحداث عملة وهمية (الايكو) في تلك المرحلة ، واصدار اليورو في التسعينيات معاهدة باريس من اجل التخلص من هيمنة الدولار الامريكي في المعاملات الدولية ، واليوم استطاع الرئيس اوباما ان يفرض الدولار الامريكي على كل الاعضاء مرة اخرى والعودة الى نقطة البداية مرة اخرى ويعيد من خلال هذه القمة الهيمنة الاقتصادية وقيادة النظام الراسمالى بوجه جديد ، للخروج من الازمة المالية العالمية الحالية من خلال تقوية الاقتصاد الامريكي وبماركة بريطانية مرة اخرى كما في السابق .

ان كل الاجراءات السابقة والحلول المقدمة من قبل مديرى الخزانة الامريكيين في عهد الرئيسين بوش الابن والرئيس اوباما (ومقررات قمة العشرين) وكما اشرنا ما هي الاجراءات جديدة في النظام الراسمالى (حركة تصحيح) من اجل الخروج من الازمة المالية العالمية الحالية ، ولكن نعتقد ان خطة الرئيس اوباما ومدير خزانته كايثر سوف تاتي بثارها على المدى البعيد لانها استهدفت الاطراف المتضررة فعلا من هذه الازمة وهي بذلك سوف تساهم في ترك جزء من الدخل للمتضررين (بسبب الخفض الضريبي) الذي سوف يستخدمونه في تحريك الطلب داخل السوق مع الضمانة من دعم الحكومة لوظائفهم الان وفي المستقبل وان اختيار قطاع البنية التحتية هو من اجل تحريك المضاعف الاستهلاكي والمعجل الاستثماري داخل الاقتصاد ، مع اعادة الهيمنة للدولار الامريكي في النظام العالمي من خلال مقررات قمة العشرين ، ولكن بتقديرنا ايضا ان الازمة العالمية هي ليست بازمة عابرة ولكن تحتاج الى المزيد من الخطوات داخل هذا الاقتصاد العملاق من اجل اخراجه من ازمته خاصة وان كل المؤشرات تشير بان الاقتصاد الامريكي قد دخل حالة من الركود الاقتصادي منذ بداية السنة الحالية .

٢-٢ تاثير الازمة على الاقتصاد العراقي : وعلى الرغم من محدودية الاثار المباشرة للازمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي (من منطلق محدودية حركة رأس المال الخارج من والى العراق ، فضلا عن بساطة الجهاز المصرفى العراقي وارتباطه بالأسس المحلية ، وإن الاستثمار الخارجي ل الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي و الاحتياطيات الأخرى في الموازنة العامة بالعملة الأجنبية مازالت جميعها تستثمر بطريقة محافظة و تتحوط بأدوات مالية ثابتة العائد وقليلة المخاطر) إلا أن هبوط اسعار النفط إلى اقل من ثلث مستوياتها التي بلغت اقصاها في شهر تموز ٢٠٠٨ ، والتي جاءت بفعل تراجع الاقتصاد الحقيقي الدولي أثر الازمة المالية العالمية الراهنة كما اشرنا ، قد اخذ يترك أثاره الضارة سواء على صعيد الموازنة العامة نفسها او على حركة ميزان المدفوعات .

فوائد النفط العراقي ، كما هو معروف ، تشكل مركز النقل في حركة الموارد *singular* الداخلية والخارجية للبلاد و في اقتصاد يعرف على انه شديد الاحادية *economy* ، تعتمد الدورة التجارية فيه على قوة الصدمة الخارجية ولاسيما اسوق النفط وهي صدمة عرض خارجية *external supply shock* ، تتأثر من خلالها الموازنة العامة بصورة كبيرة ، على الرغم من اعتمادها مثبت ديناميكيًّا احادي الطبيعة *singular dynamic stabilizer* تكون متحفظاً في الغالب . إذ اعتمد على سبيل المثال في موازنة العام ٢٠٠٨ سعر ٥٧ دولار لبرميل النفط كمثبت ديناميكي لأستقرار النشاط المالي العام في العراق ، في حين بلغ متوسط سعر مبيعات برميل النفط العراقي في اسوق التصدير حوالي ٨٠ دولار طوال العام الماضي . وبهذا عد المثبت الديناميكي الحادي بمثابة المستجيب المالي لصدمات العرض الخارجية و معها من التأثير على الناتج المحلي الاجمالي . لذا ارتكز جدل الموازنة العامة ، بكونها اداة السياسة المالية حول الكيفية التي يعتمد فيها السعر الاحتمالي التحوطى للنفط العراقي المصدر وعد ذلك جزءاً من التكيف المالي *fiscal accommodation* لمواجهة احتمالات صدمة العرض الخارجية التي تولدها اسوق الطاقة الشديدة التقلب ، والتي تمر تأثيراتها كما نوهنا عبر ميزان المدفوعات ومن ثم الموازنة العامة للبلاد *ومظهر* ٢٠٠٩ .

إن جدل السياسة المالية أخذ يدرك وفق معطيات الظرف الراهن اهمية اعادة النظر في بناء المثبت الديناميكي الحادي في الموازنة العامة ، الذي غدى اليوم ضعيفاً في مواجهة تلك الصدمة الخارجية السالبة لأن اختياره قد اعتمد على قدر عال من الفعل الاجتهادي

discretionary action وإن مثل هذا الاجتهاد يعد هو الآخر متصلب دستورياً امام قرار السلطة التشريعية المرتبط بأقرار الموازنة العامة وانه لا يوفر في الوقت نفسه القدرة الكافية على التغيير السريع في مواجهة صدمات العرض الخارجية ولاسيما السالبة منها . وعلى هذا الاساس اخذ التفكير ينصب حول اهمية اعادة هيكلة الموازنة العامة وبنائها على اساس مثبت ديناميكي واسع الطيف automatic stabilizer للتأثير في الناتج المحلي الاجمالي دون الحاجة الى الفعل الاجتهادي لاعطاء صناع السياسة المالية قدرًا اوسع من التصرف في الفترة القصيرة دون حاجة الرجوع الى السلطة التشريعية .

من هنا لاظهر القراءة الاولية لازمة المالية الدولية الراهنة بان هنالك مخاطر قوية ومبشرة يتعرض اليها الاقتصاد العراقي ناجمة عنها بسبب التحوط غير المباشر الذي اعتمدته السياسة الاقتصادية ابان تعاظم عوائد النفط وبشكل خاص السياسة المالية للبلاد .

وعلى الرغم من ذلك فقد اشارت الثوابت النهائية للموازنة العامه ، بكونها اداة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ، والتي اقرها مجلس النواب العراقي مؤخرًا ، بانها موازنة تعد صورة مماثلة لموازنة العام ٢٠٠٨ مطروحة منها ما يساوي تقديرات الموازنة التكميلية للعام المذكور . وبهذا لم تستطع موازنة العام ٢٠٠٩ ان تسمى بالموازنة المرنة flexible budget كما عهد الادب المالي على تسميتها من حيث القدرة على تحريك نفقات الموازنة وايراداتها خلال السنة المالية طبقاً للتبدلات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي للبلاد . وان ذلك يأتي بسبب طبيعة نفقاتها الثابتة وغلبتها على محاور الانفاق كافة مما جعل الموازنة العامة تتحمّر حول مثبت ديناميكي احادي تتکيف حوله الايرادات والنفقات طبقاً للنقلبات الايرادية للقطاع النفطي الذي تهيمن ايراداته على نسبة تزيد على ٩٠٪ (٥:٢٠٠٩) من موارد الموازنة العامه الكلية ، وبات ذلك المثبت متاثراً في الوقت نفسه بالصدمة الخارجية التي تولدها الازمه المالية العالمية الراهنة ومشكلات الرکود الاقتصادي الدولي .

وبغض النظر عن هذا وذاك ، فقد اقر مجلس النواب العراقي تشريعاً للموازنة العامه معتمداً سعراً للمورد النفطي مقداره ٥٠ دولار للبرميل الواحد وهو ينخفض في الاحوال كافة عن سعر البرميل الذي اعتمد في موازنة العام ٢٠٠٨ البالغ ٥٧ دولاراً للبرميل الواحد . مما شجع اعتماد موازنة تكميلية حين ذاك ، وبعد ان شهدت اسعار النفط العالمية موجة صعود بلغت اقصاها في شهر تموز الماضي ، قارب ١٤٧ دولاراً ، ليجعل من اسعار النفط العراقي مرتفعة عما قدر لها في الموازنة لتبلغ حوالي ٨٠ دولار للبرميل الواحد (٣٠٪) . وعليه ومن خلال الجدول (٣) يتبيّن مدى تأثر الموازنات العراقية للفترة بعد عام ٢٠٠٣ بالايرادات النفطية التي تمول اكثراً من ٩٠٪ من تلك الايرادات ، وبشكل خاص يظهر تأثير الازمة على الاقتصاد العراقي اذ اخذنا موازنة عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع موازنة عام ٢٠٠٩ ، فمن جانب وبسبب التحسن في الايرادات النفطية التي ازدادت بسبب الارتفاع في اسعار النفط التي ارتفعت من حدود ٧٠ دولار الى ان وصل اقصاها \$ ١٤٧ كما اشرنا في تموز عام ٢٠٠٨ اي قبل الازمة ، هذه الزيادة في اسعار النفط دفع بالحكومة العراقية بتقديم موازنتين تكميليتين لنفس العام السنة الاولى في الثلاث اشهر الاولى منها والتي بلغت (٥) مليارات دولار امريكي وان التحسن للنشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية واستمرار ارتفاع الاسعار في السوق العالمية دفع بالحكومة بتمرير موازنة تكميلية ثانية بلغت (٦) مليار دولار امريكي في نفس العام حيث وصلت موازنة العراق الفدرالي الى ٧٠ (وزارة مالية، ٢٠٠٨ : نشرات) مليار دولار امريكي في حين كان الاعلان الاول هو بحدود ٤٨ مليار فقط ، في نفس الوقت نجد بان موازنة عام ٢٠٠٩ ايضاً تم تأخيرها بسبب الازمة وانها اعلنت في البداية بحدود ٨٣ ترليون دينار عراقي ولكن بسبب تأثر الايرادات

بالازمة المالية العالمية التي حدثت في نهاية عام ٢٠٠٨ نجد بان التعديل طال الموازنة العراقية لتعلن بحدود ٧٤.١ ترليون دينار ، الا ان اسعار النفط تراجعت بشكل كبير في تلك الفترة لتنخفض من ١٤٧ دولار امريكي الى ادنى من ٤٠ دولار للبرميل الواحد وهذه الاسعار العالمية جعلت الحكومة العراقية تتخذ قرارات بعض ما اتخذت لموازنة عام ٢٠٠٨ فبدلاً من الموازنات التكميلية عادت واجرت تخفيضات في الموازنة العامة لتصل في ٣/٥ / ٢٠٠٩ وتعلن من قبل البرلمان العراقي بعد التقشف في بعض بنودها لتقترب بـ (٦٩.١) ترليون دينار عراقي فقط وان سعر البرميل اقر عند (٥٠) دولار للبرميل الواحد ، وهذا يدل على مدى تأثر الاقتصاد العراقي (الريعي) الذي يعتمد على اليرادات النفطية بشكل اساسي بالازمة المالية العالمية وانعكاسها على مجمل الانشطة الاقتصادية الاخرى .

جدول (٣)

خلاصة الموازنات للمؤشرات المالية للاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ / دينار عراقي

٢٠٠٩ (ترليون)	٢٠٠٨ (مليار \$)	٢٠٠٧ (ترليون)	٢٠٠٦ (ترليون)	٢٠٠٥ (ترليون)	السنوات
٦٩.١٠٠	٤٨	٥١.٧٢٧	٥٠.٩٦٣	٣٥.٩٨١	النفقات العامة
٥٣.٣٠٠	٤٢	٤٢.٠٦٣	٤٥.٣٩٢	٢٨.٩٥٩	الإيرادات العامة
١٥.٨٠٠	٦	٩.٦٦٣	٥.٥٧١	٧.٠٢٢	العجز
٥٤.١	٣٥	٣٩.٠٦٢	٤١.٦٩١	٢٩.٥٠٤	النفقات التشغيلية
% ٧٨.٢٩	% ٧٢	% ٧٦	% ٨٢	% ٨٢	الأهمية النسبية للنفقات التشغيلية
١٥.٠٠	١٣	١٢.٦٦٥	٩.٢٧٢	٦.٤٧٦	النفقات الاستثمارية
٢١.٧	% ٢٨	% ٢٤	% ١٨	% ١٨	الأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية
%					

المصدر :- د. ازاد احمد سعدون ، دسمير فخري نعمة ، "واقع الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣" ، مجلة جامعة دهوك ، المجلد (١١) العدد (٢) ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٤٩-١٥٢ .

- موازنة عام ٢٠٠٨ تم اقرار موازنتين تكميليتين الاولى في الربع الاول من نفس العام ووصلت الى ما يزيد عن (٥) ملياري دولار امريكي والثانية في منتصف نفس العام ووصلت ما يزيد عن (١٦) مليار دولار لتصبح الموازنة العامة (٧٠) مليار دولار امريكي .

- ارقام الموازنة ٢٠٠٩ بعد التعديل الاخير : وزارة المالية ، الموازنة العامة للعراق الفدرالي التي اقرها البرلمان العراقي بتاريخ : ٢٠٠٩ / ٣ / ٥ .
نعتقد في هذا الجانب بان السياسات التي اتبعتها الحكومة الفدرالية للفترة بعد ٢٠٠٣ وبشكل خاص المالية منها التي اتسمت بكونها توسيعية طيلة المدة (٣)، ساهمت هي الاخرى مع وجود هذه الازمة العالمية ان يجعل الحكومة في

الجدول (٤)

حجم الرواتب والاجور والمكافآت التقاعدية من الانفاق العام في العراق الفدرالي للمدة من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ / ترليون دينار عراقي

السنوات	النفقات العامة	الرواتب والاجور التقاعدية	الأهمية النسبية للرواتب من الانفاق العام
٢٠٠٥	٣٥.٤٣١	٣.٤٣١	% ٩.٦٨

% ٧.٨	٣.٩٧٦	٥٠.٩٦٣	٢٠٠٦
% ٢٩	١٥.٠٠٠	٥١.٧٢٤	٢٠٠٧
% ٢٥	٢١.٠٠٠	٨٣.٠٠٠	٢٠٠٨
% ٣٧	٢٦.٠٠٠	٦٩.١٠٠	٢٠٠٩

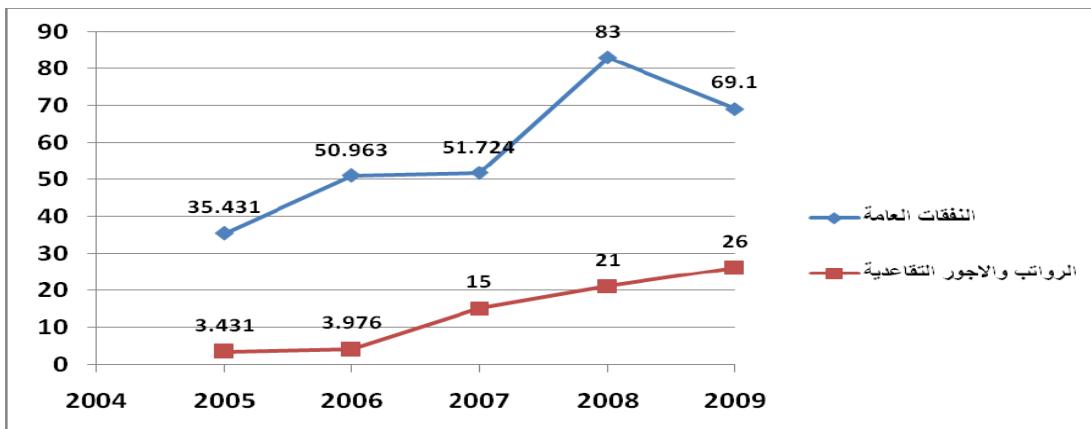
المصدر : - وزارة المالية ، نشرات مختلفة للاعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ .

- النسب احتسبت من قبل الباحث .

موقف حرج وبشكل خاص التوسع في القطاع العام دون تخطيط في هذا الجانب ، ومن خلال بيانات الجدول (٤) نجد بان هذه السياسة وضعت قيادا على الحكومة وهو الرواتب والاجور التقاعدية حيث كانت قد بلغت (٣٠٤٣١) و(٣.٩٧٦) ترليون للاعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي الا انها تأثرت كثيرا بسبب الزيادة في مستوى الاسعار العالمية للنفط حيث وصلت الى (٢١.٠٠٠) ترليون دينار عام ٢٠٠٨ بسبب الموازنات التكميلية والسياسة المالية التوسعية للحكومة العراقية والتي لجأت الى زيادة في رواتب الموظفين في هذا العام مع زيادة التوسع في استحداث الوظائف في القطاع العام في نفس العام ، ولكن جاءت الازمة المالية لتخيم باثارها السلبية على الاقتصاد العراقي بسبب التراجع الحاد لاسعار النفط في السوق العالمية لتنعكس وبشكل سلبي على الموازنة العامة للعراق الفدرالي لعام ٢٠٠٩ حيث حدث انخفاض في حجم الموازنة من ٨٣ ترليون دينار عراقي لعام ٢٠٠٨ الى ٦٩.١ ترليون دينار فقط مما ادى الى حالة التقشف التي اضطر فيها الحكومة من استقطاع بعض النفقات من الميزانيات الثلاث دون المساس ببند الرواتب والاجور وهو الاقل الى جانب (تضييق الدعم مثل شبكة الحماية الاجتماعية، والبطاقة التموينية) الذي اصبح قيادا على الحكومة مع النفقات الاستثمارية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية للبلد .

ويمكن ان نجد نمو هذه النفقات وزيادة نسبتها مقارنة بالنفقات العامة من خلال الشكل (١) أدناه :

الشكل (١) العلاقة بين الرواتب والاجور والتوفيرات التقاعدية مع النفقات العامة
لموازنات العراق الفدرالي



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤) .

حيث نجد من الشكل اعلاه بانه ورغم انخفاض حجم النفقات العامة في عام ٢٠٠٩ الا ان نفقات الرواتب والاجور ولكونها قيادا استمرت في الارتفاع ووصلت اهميتها من اجمالي النفقات العامة الى (٣٧ %) وهي نسبة كبيرة بالمقارنة الى حجم الموازنة لهذا العام وهذا يؤكّد ما ورد في الجدول (٤) ، ويتفق مع هدف وفرضية البحث بان الازمة المالية العالمية قد اثرت على الاقتصاد العراقي من خلال تأثيرها على اسعار النفط العالمية والتي انعكست على الايرادات النفطية العراقية ومن ثم على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير كما اشرنا على هذا المورد في تمويل موازنته ، ومن ثم على باقي القطاعات الاقتصادية لحساسيتها بهذا المورد الحيوي .

الاستنتاجات والمقترحات:

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترنات والتي يمكن ان نوجزها الى ما يلي:

- اهم الاستنتاجات :

- ١- ان المدرسة السايكولوجية تعتبر من اكثر النظريات المفسرة التي يوزع اليها الازمة العالمية لعام ٢٠٠٨ التي بدأت في الاقتصاد الامريكي .
- ٢- ان اي ازمة تحدث في الاقتصاد الامريكي وبسبب تقل هذا الاقتصاد وتاثيره على باقي الاقتصادات سواء للدول الرأسمالية او النامية فانها سوف تنتقل الى هذه الدول بتأثيرها السلبية كما حدث في الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ .
- ٣- اذا كانت الافكار الكينزية قد جاءت على اعقاب الازمة الاقتصادية الكبرى واستفادت من تغير الظروف والعوامل المؤثرة على سير النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي الذي كان يسير على افكار المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيك ، جاءت الافكار لليبراليين الجدد من المدرسة النقدية والمؤسسية وجانب العرض والتوقعات العقلانية لستفاد من الازمة الاقتصادية في السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم التي اعقبت الافكار الكينزية ، هكذا تتوقع من ظهور افكار الليبراليين الجدد لتعالج الازمة المالية العالمية الجديدة والتي سوف تستفاد من انهيار افكار الليبراليين الجدد لتعالج العوامل التي ادت الى هذه الازمة التي نعيش احداثها والتي يتوقع بانها سوف تستمر لفترة

- ليست بقليلة ، فمن جانب يأتي مدير الخزانة الامريكي في عهد الرئيس بوش هنري بولسون بمعالجات واليات لمواجهة الازمة ولم يفلح فيها ، يأتي مدير خزانة في عهد الرئيس اوباما كايثر باليات ومعالجات تختلف كليا عن تلك التي جاء بها بولسون .
- ٤- نستنتج بأنه من الاسباب الرئيسية التي ساعدت على ظهور الازمة داخل الاقتصاد الرأسمالي والتي اشعل شراراتها قطاع العقارات وبشكل خاص في البورصات الامريكية هي ان بيع الرهونات العقارية ما بين المؤسسات المالية والبنوك الرئيسية (المشتقات المالية) ادت الى تضاؤف قيم العقارات بشكل غير حقيقي داخل البورصات وساهمت بشكل مباشر في انفجار الازمة داخل الاقتصاد الامريكي . وان ما ساعد على ذلك هي حالة توقف الرقابة والمتابعة داخل البورصات الامريكية (التي اوقفها الرئيس بوش لمدة اكثر من سبع سنوات قبل الازمة) .
- ٥- اذا كانت خطة الانقاذ للرئيس بوش قد عولت على معالجة الازمة المالية العالمية من خلال ضخ السيولة داخل البورصات ودعم المؤسسات المتعثرة ، نجد بان خطة الانقاذ للرئيس اوباما اتبعت نفس الاسلوب من خلال ضخ السيولة ولكن ليس للمؤسسات المتعثرة بل للاطراف المتضررة فعلا من تلك الازمة وهم اصحاب العقارات والذين فقدوا منازلهم او في طريقهم لفقدانها عن طريق التخفيض الضريبي على دخولهم الى جانب تطوير البنية التحتية .
- ٦- لكون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي ولايزال يعتمد على الايرادات النفطية لتمويل موازنته السنوية ، وبسبب هبوط اسعار النفط الى اقل من ثلث مستوياتها التي بلغت اقصاها في شهر تموز ٢٠٠٨ ، والتي جاءت بفعل تراجع الاقتصاد الحقيقي الدولي اثر الازمة المالية العالمية الراهنة ، عليه قد اخذت تترك اثارها الضارة سواء على صعيد الموازنة العامة نفسها ام على حركة ميزان المدفوعات .
- ٧- نستنتج بان موازنة العراق الفدرالي كما شهدت اكثرا من موازنة تكميلية بسبب ارتفاع اسعار النفط في النصف الاول من ذلك العام لتصل الى اكبر موازنة بتاريخ العراق خلال العقود الاربعة المنصرمة لتصل الى ٨٣ ترليون دينار عراقي بما يعادل ٧٠ مليار دولار امريكي ، نجدها ايضا بسبب الازمة العالمية وتراجع اسعار النفط العالمية خفضت حجم موازنتها لعام ٢٠٠٩ لاكثر من مرة لتعلن بمستوى منخفض عن العام السابق وتعلن ب (٦٩.١٠٠) ترليون دينار عراقي .
- ٨- بسبب السياسات المالية التوسعية ودعم القطاع العام في الاقتصاد العراقي للفترة بعد ٢٠٠٣ داخل الاقتصاد نجد بان الحكومة العراقية اصبحت امام قيود كبيرة في موازنتها لعام ٢٠٠٩ وبشكل خاص رواتب واجور الموظفين ، مما اجبرتها من استقطاع الفروقات ما بين موازنة ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ من الجهات السيادية لنسب وصلت الى ٣٠ % دون ان تقترب من تلك الرواتب والاجور .

-كما توصلت الدراسة الى مجموعة من المقترنات المقترنات وهي :

- ١- لكي لا يقع الاقتصاد العالمي بمثل هذه الازمات عليه الالتزام باهم ركن يدعم نشاطه الاقتصادي وان يعمل باليات صحيحة هو الحفاظ على قاعدة المنافسة والابتعاد عن

سلوكيات الاحتكار سواء لمؤسساتها المالية او غير المالية ، وذلك من خلال الرقابة الصارمة عليها وبشكل مستمر ودوري وعلى كل المستويات ، ونعتبر تعطيل هذا الشرط لمدة سبع سنوات من قبل الرئيس بوش هي من الاسباب الرئيسية لحدوث هذه الازمة الكبرى .

٢- ولكي لا تحدث مثل هذه الازمات نعتقد بان على الدول الراسمالية وكذلك الدول النامية ان تقوم بمشاريع اعادة البنى التحتية في اقتصادياتها ، لأن مثل هذه المشاريع تعمل على ضخ السيولة داخل الاقتصاديات وتتفاعل من خلال مبدأي المضاعف والمعجل لتحريك طرف في الاقتصاد العرض والطلب الفعال في نفس الوقت .

المصادر والمراجع :

اولاً: الكتب :

- ١- آلان جرينسان ، " عصر الاضطراب – مغامرات في عالم جديد " ، ترجمة : احمد محمود – الطبعة الاولى ، دار الشروق للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ،
- ٢- رمزي زكي ، " الاقتصاد السياسي للبطالة " ، تحليل لآخر مشكلات الراسمالية المعاصرة ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (٢٢٦) ، أكتوبر ١٩٩٧ ،
- ٣- د. حازم البلاوي ، " دور الدولة في الاقتصاد " ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٨
- ٤- د. حازم البلاوي ، " النظام الاقتصادي الدولي المعاصر : من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة " ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (٢٥٧) ، مايو ٢٠٠٠
- ٥- د. سعيد الخضري ، " ازمة التشغيل والعمالة في الفكر الاقتصادي الراسمالی – من الكلاسيك الى كينز " ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩
- ٦- د. علاء شفيق الرواوى، " محاضرات في الاقتصاد الكلي " ، محاضرات القيد على طلبة الدكتوراه / جامعة بغداد ، عام ٢٠٠٣
- ٧- عماد محمد الليثي ، " الراسمالية الامريكية – من النشأة الى احتلال العراق " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤
- ٨- فؤاد مرسي ، " الراسمالية تجدد نفسها " ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (١٤٧) ، مارس ١٩٩٠
- ٩- كلام هندرسون ، "سقوط اسيا " ، ترجمة: فريق بيت الافكار الدولية ، المؤمن للتوزيع ، الرياض ، ١٩٩٩
- ١٠- د. مصطفى العبدالله الكفري ، " نهاية البيروالية الجديدة " ، مجلة شؤون عربية ، تصدرها الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (شتاء ٢٠٠٨) ، ٢٠٠٨
- ١١- د. مظهر محمد صالح ، " السياسة المالية العراقية بين المدخل الصعب والمخرج الامثل " ، غير منشورة ، ورققة معدة بتاريخ ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٩ ،
- ١٢- د. مظهر محمد صالح ، "الازمة الاقتصادية العالمية " ، ورققة معدة ، ٢٠٠٩

ثانياً : المنشورات :

١- جريدة القبس ، "ازمة ١٩٢٩ : هل يعيد التاريخ نفسه " ، العدد (١٢٣٦٠) ، اكتوبر

٢٠٠٧

٢- وزارة المالية ، النشرات ، الموازنة التكميلية ، لعام ٢٠٠٨ .

ثالثاً : موقع الانترنت :

١- www.google.com/gwt/n/u

٢- www.lebanonfiles.com/news_desc.php?id=55912.

٣- . ٢٠٠٨ / ١٠ / ١١ www.alaswaq.net

٤- . www.iraqcp.org/members4/0070814w.htm

٥- . WWW.aleppoconomics.com

٦- مواضيع الازمة المالية / جنون الاسواق يختتم الاسبوع .. بيوم اسود ، الاولى/

٧- تاريخ الدخول : ٢٠٠٨/ ١٠ / ١١ .

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.